J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(3): 203 - 211, 2018

Economic Study to Apply the Contractual Agriculture in Egyptian Agricultural production (Advantages - Determinants - Mechanism of Application)

Elnefili, EL-H. A. E. and M. A. A. Hussein
Agricultural Economic Research Institute

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

دراسة اقتصادية لتطبيق الزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى المصرى (المزايا – المحددات – آلية التطبيق)

الحسينى احمد الحسينى النفيلى ومحمد على عبده حسين
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الملخص

تكتسب الزراعة التعاقدية اهمية كآلية لادراة عملية امداد الاسواق بالمنتجات الزراعية ، وفى هذا الاتجاه صدر القرار الجمهوري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية. وعلى الرغم من صدور القانون الزراعة المشار اليه فلم يتم التطبيق الواسع لهذا الاسلوب فى الزراعة المصرية ، وتمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤل عن مزايا اسلوب الزراعة التعاقدية ، ومحددات تطبيقها ، تطبيقا على الزراعية المصرية؟ ، واستهدف البحث دراسة مزايا ومحددات تطبيق الزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى المصرى ، واقتراح إطار مؤسسى وتنظيمى لتطبيقها ، وتوصل البحث الى ما يلى: ١- تعددت مزايا تطبيق الزراعة التعاقدية لكل من المزارعين ولطرف التعاقد (تاجر ، صانع ، مصدر،... ، مستهلك) و للنظام الاقتصادى الكلى. أ- بالنسبة للمزارعين فقد تمثل اهمها فى ضمان تسويق الانتاج ، استقرار السعر المزرعى للمنتج الزراعى ، انخفاض المخاطرة واللايقين لعملية الانتاج الزراعى ، استقرار صافى العائد وتجنب الخسارة ، المساهمة فى توفير مستلزمات الانتاج، وزيادة الوعى واستخدام تقنيات حديثة فى الزراعة ، ارتفاع الكفاءة التسويقية، خفض الفاقد الانتاجى والتسويقى للمحصول الناتج .ب- بالنسبة لطرف التعاقد فتمثل اهمها فى استقرار عرض الانتاج الزراعى بالسوق ، وهو ما يوفر استقرار سعر المحصول ومنتجاته بالسوق ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية ، وتوفير معلومات عن السوق فى ظل توفر تنظيم مؤسسى للعملية التعاقدية ، والاستفادة من ارتفاع عدد العارضين فى الحصول على شروط تعاقدية أفضل ، الاستفادة من الفرص التسويقية الملائمة داخليا وخارجيا.ج- وبالنسبة للنظام الاقتصادى الكلى فتمثلت فى الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتفتت الحيازى ، زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعى ، زيادة الوعى بالمستحدثات فى الإنتاج الزراعى وتوفير إرشادات فنية للمزارعين، زيادة الميزة التنافسية للمنتج الزراعى المصرى خارجيا، تحقيق سلامة الغذاء بالارتقاء بجودة المنتج الزراعى ، زيادة الدخل المزرعى .٢ -تعددت محددات تطبيق الزراعة التعاقدية، وتمثل اهمها فى ارتفاع عدد الحائزين الزراعيين وانخفاض مساحة الحيازة وتشتتها ، ضعف الخدمات التسويقية للإنتاج الزراعى ، ضعف نسبة المصنع من الإنتاج الزراعى ، بطء عملية التقاضى فى مصر ، ضعف الإدراك والوعى لدى صغار المنتجين الزراعيين بمفاهيم الجودة والبيئة وسلامة الغذاء ، الثقافة السائدة بالخوف من الالتزام التعاقدى اوالرسمى لدى صغار المنتجين الزراعيين، استفادة الوسطاء من الوضع الراهن للعملية التسويقية للمنتجات الزراعية، عدم توفر المعلومات السوقية وقت الزراعة ،عدم تشكل نظام مؤسسى واضح للزراعة التعاقدية.٣- توصلت الدراسة الى مقترح لاطار مؤسسى وتنظيمى للزراعة التعاقدية، واوضحت انه يرتكز على سبعة ركائز اساسية تمثلت فى وقت التعاقد ، طرفى التعاقد ، سوق التداول للتسليم الآجل وتمثله البورصة الزراعية ، العقد ، مركز تسجيل العقود ، لجان فض المنازعات، نظام تأمينى ، آلية تمويل العملية التعاقدية.٤- تبين من دراسة المؤشرات الاقتصادية لإنتاج محصول بنجر السكر بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية ان متوسط الانتاجية الفدانية للمحصول بلغت نحو ٢٩.٨ طن ، بجملة للتكاليف الانتاجية الفدانية بلغت نحو ٩٠٦٣ جنيها ، بمتوسط تكلفة للطن بلغ نحو ٣٠٤ جنيها ، وبلغت جملة العائد الفدانى نحو ١١٩٢٠ جنيها ، محققا صافى عائد للفدان بلغ نحو ٢٨٥٧ جنيها ، وعائد فوق التكاليف المتغيرة بلغ نحو ٧٨٣٧ جنيها ، ونسبة عائد الى التكاليف بلغت نحو ١٣٢.٥% ، واربحية للجنيه المنفق بلغت ٠.٣٢.٥ .تبين من دراسة الكفاءة الاقتصادية لانتاج محصول بنجر السكر بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية ان ٩٥% من التغيرات فى كمية الانتاج بالطن تعزى إلى التغير فى عاملى الانتاج كمية السماد الازوتى والعمل البشرى ، وبلغت المرونة الإنتاجية للعاملين نحو ٠.٢٣ ، ٠.٧٩ على الترتيب ، كما تبين ان نسبة قيمة الناتج الحدى إلى تكلفة الفرصة البديلة أخذت قيمة اكبر من الواحد الصحيح لكل من عنصرى الإنتاج ، وهو ما يعنى أن استخدام هذين الموردين يتم بصورة اقتصادية.٦- تم دراسة اهم المشكلات المتعلقة بعملية التعاقد لمحصول بنجر السكر بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية ، وتم التوصل الى ان اهم تلك المشكلات تمثلت فى تاخير فى شحن المحصول من اماكن التجميع مما يسبب تدهور فى حالته ، وان كمية التقاوى الممنوحة من الشركة لعملية الترقيع غير كافية ، وان هناك تاخير فى صرف ثمن المحصول ، وارتفاع نسبة الاستقطاع الطبيعى.

المقدمه

تكتسب الزراعة التعاقدية اهمية كآلية لادراة عملية امداد الاسواق بالمنتجات الزراعية ، ويمكن تعريف الزراعة التعاقدية بأنها نظام إنتاج زراعي يُطبّق وفقاً لاتفاق بين المنتجين الزراعين والمشترين ، ويحدّد شروطاً لإنتاج وتسويق منتج أو منتجات زراعية عادةً يلتزم المزارع بتوفير كميات متَّفق عليها من منتج زراعي محدّد. ويجب أن يستوفي هذا المنتج معايير الجودة التي يطلبها المشتري، وأن يزوّده بها في الأوقات التي يحدّدها المشتري وفي المقابل يوافق المشتري على شراء المنتج بشروط التسعيرة المتَّفق عليها، وفي بعض الحالات، على دعم الإنتاج من خلال إمداد المدخلات الزراعية وإعداد الأرض وتوفير المشورة الفنية[1]. ولقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء مركز الزراعات التعاقدية. ويوضح القرار الذي نشر في الجريدة الرسمية أن الزراعة التعاقدية هي الإنتاج الزراعى أو الحيواني أو الداجني أو السمكي الذي يتم استنادا إلي عقد بين المنتج والمشتري يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التي يتضمنها العقد.

مشكلة الدراسة:

تعد الزراعة التعاقدية أحد الوسائل الهامة فى الربط بين المزارعين ومصادر المشورة الإرشادية والميكنة والبذور والأسمدة والقروض والأسواق المضمونة والمربحة للمنتجات ، فهى أسلوب يمكن أن يسهم فى زيادة دخل المزارعين ومضاعفة ربحية الجهات الراعية. فهى عندما تنظم وتدار بكفاءة تقلل المخاطر وعدم اليقين لكلا الطرفين (٢) ، وعلى الرغم من صدور قانون الزراعة التعاقدية فى عام ٢٠١٥ إلا انه لم يتم التطبيق الواسع لهذا الاسلوب فى الزراعة المصرية ، وتتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤل عن مزايا اسلوب الزراعة التعاقدية ، ومحددات تطبيقها ، تطبيقا على الزراعة المصرية؟

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث فى أنه لا يحاول فقط تتبع ودراسة أسلوب الزراعة التعاقدية من حيث المفهوم ومزايا ومحددات التطبيق ، ولكن ايضا اقتراح آلية مؤسسية وتنظيمية يمكن تطبيقها على الإنتاج الزراعى المصرى ، مع دراسة واقع الزراعة التعاقدية فى مصر من خلال دراسة حالة تطبيقية لمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية.

هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة تطبيق اسلوب الزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى المصرى،وذلك من خلال:

١-دراسة مزايا تطبيق الزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى المصرى.
٢-دراسة محددات تطبيق الزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى المصرى.
٣-اقتراح إطار مؤسسى وتنظيمى للزراعة التعاقدية فى الإنتاج الزراعى.
٤-دراسة تطبيقية لحالة الزراعة التعاقدية لمحصول البنجر بمحافظة الدقهلية.

الطريقة البحثية

تم إتباع الأسلوب الوصفى لتوصيف الظاهرة محل الدراسة كميا وكيفيا، كما تم إتباع المنهج الاستنباطى فى الاعتماد على النظرية الاقتصادية فى التحليل الجزئى على مستوى الوحدة الإنتاجية والكلى على مستوى المقتصد الزراعى ككل ، كذا المنهج التاريخى بدراسة التطور التاريخى لمؤشرات الدراسة ، ومنهج دراسة الحالة بمحافظة الدقهلية، تم إتباع منهج المسح بالعينة فى الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على أسلوب العينة العنقودية العشوائية متعدد المراحل فى اختيار مفردات العينة ، حيث تم اختيار نحو 60 مفردة من مزارعى محصول البنجر المتعاقدين مع المصنع ، بالاضافة الى البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتى تخدم أغراض البحث.

اولا: نشاة الزراعة التعاقدية وانواعها والخبرات الدولية فى تطبيقها:

أ- نشأة الزراعة التعاقدية[3]:

إنتشرت الزراعة التعاقدية في بلاد الإغريق القديمة في صورة نظام مبسط من المشاركة في إنتاج المحاصيل ، ومن الأمثلة على ذلك:

- **فى كينيا،** كان محصول الشاي يقوم على المزارع الكبرى، تحول الآن إلى نظام للتعاقد مع عشرات الآلاف من صغار المزارعين ومدهم بالإرشاد الفني والسلف الزراعية بغرض مد مصانع الشاي باحتياجاتها.
- **في أفريقيا،** يزرع عدد كبير من صغار المزارعين السمسم والخضروات وقصب السكر والأناناس وغيرها بنظام التعاقد.
- **في المغرب،** طورت الجمعيات التعاونية الزراعية نظام تعاقدي لتجهيز وتسويق وتصدير الخضر والفاكهة بمستوى رفيع من حسن الإدارة والجودة والمنافسة، لإرتباطها الوثيق بالإرشاد والتوجيه وتقديم السلف النقدية والعينية.
- **في مصر،** انتشر نظام التعاقدية في زراعة محاصيل قصب السكر وبنجر السكر والكتان والنباتات الطبية والعطرية.

ب- أنواع الزراعة التعاقدية[٣]:

تأخذ الزراعة التعاقدية خمسة نماذج، يمكن تناولها كما يلي:

١- الشراكات متعددة الأطراف لتجهيز وتسويق المنتجات الزراعية:

الجهات أو الأطراف المسئولة عن التعاقد:

- الهيئات والمؤسسات المنظمة بقانون وشركات القطاع الخاص كمشترين ومسئولين عن تقديم التكنولوجي.
- هيئة إقليمية شبه حكومية مسئولة عن توفير البنية التحتية، وهذه الهيئة لها فروع إقليمية مسئولة عن الإدارة.
- لجان قروية مسئولة عن تنظيم مشاركة المزارعين، تقوم بالتعاقد مع تلك الهيئات نيابة عن المزارعين.
- عدد من المزارعين كمنتجين.

ومن أمثلة هذا النوع من التعاقد مشروع التبغ ومشروع تصدير الفاكهة الاستوائية في المحيط الباسيفيكي، إلا أن كلاهما توقف بعد عامين، حيث فشل كل من الشراكة متعددة الأوطان وهيئات التسويق الحكومية في التنسيق بينهما.

٢- نموذج التجهيز والتسويق المركزي:

يعتبر هذا النموذج مثالا جيدا للتنسيق الرأسي، حيث يتولى إدارته الممولون بأنفسهم، بحيث يشترون المحصول من المزارعين ويقومون بالتجهيز (التدريج والفرز والتعبئة إضافة إلى التخزين المبرد) والتعبئة والتسويق.

ومن الأمثلة على ذلك القطن والتبغ وقصب السكر والموز والبن والشاي والكاكاو والمطاط. ويعتبر هذا النظام مألوفا في أفريقيا، ففي نهاية الثمانينات ابتدرت شركة" لونرو "متعددة الأوطان مشروعا ناجحا قوامه التعاقد مع صغار المزارعين في زامبيا حيث ينتج ١٥ ألف مزارع القطن بالتعاقد مع الشركة لتشغيل محالجها .

٣- نموذج نظام المزرعة المركزية النواة المحاطة بوحدات المزارعين الصغيرة:

يعتبر هذا النموذج حالة خاصة من نموذج التجهيز والتسويق المركزي، ولكن في هذه الحالة فان الممول يملك ويدير مزرعة مركزية كبيرة عادة ما تكون على مقربة من وحدة التجهيز أو التصنيع. وقد تكون المزرعة المركزية كبيرة نسبيا ً وتدار أساسا ً بغرض التجارب أو العمليات الإرشادية للمزارعين.

مثال ذلك مؤسسة الكومنولث للتنمية والتي تتخذ من بريطانيا مقرا ً لها. يبدأ المشروع بمزرعة تجريبية رائدة (Pilot Estate) وبعد فترة تجريبية تقدم التجربة للمزارعين بكامل متطلباتها الفنية والإدارية بالنسبة إنتاج محصول معين. وتنظم مزارع النواة عادة في مشاريع إعادة توطين النازحين مثل ما حدث في إندونيسيا في مشاريع إنتاج زيت النخيل. وقد أحدث مفهوم المزرعة النواة إنقاذا لصناعة السكر في جزر فيجي، حيث تحولت مزارع سكر القصب الكبيرة إلى نواة وعامل مساعد في نشأة وتطور نظام مرموق للزراعة التعاقدية.

٤- نموذج رجال الأعمال الأفراد:

يعتبر هذا النموذج مألوفا ً بين رجال الأعمال وأصحاب الأراضي وكذلك الشركات الخاصة الصغيرة، حيث يدخل هؤلاء في تعاقدات غير رسمية مع المزارعين من موسم لآخر خاصة في محاصيل الخضر والفاكهة، ويكاد يكون الإرشاد الفني مقصورا ً على عمليات الفرز والتدريج. وعادة ما تقوم مجمعات التسويق الكبرى بشراء إحتياجاتها من رجال الأعمال أو من المزارعين مباشرة.

٥- التعاقد بالتفويض:

في هذا النظام يتعاقد صغار المزارعين أو العمال الزراعيين مع كبار منتجين مرتبطين مع جهات أخرى على إنتاج محاصيل معينة، ويسمى هذا النظام بنظام البلازما.ولا يتعامل هذا النظام بنوع من المساواة في توزيع المدخلات أو وجود أسس ومعايير لتقييم المنتجات، وبالتالي قد تصبح عملية نقل التكنولوجي في هذه الحالة غير مركزة وتنخفض مستويات جودة المنتجات ويقل بذلك دخل المزارع الصغير.

ج- الخبرات الدولية في تطبيق نظم الزراعة التعاقدية[٣،٥]:

- **فى شمال الهند:** أصدرت مؤسسة متعددة الجنسيات عقودا ً لنحو أربعمائة مزارع لزراعة الطماطم المهجنة لتصنيعها وتحويلها إلى معجون . وفى دراسة أعدت عن هذا البرنامج أن الإنتاج ودخول المزارعين قد زادت بما يقرب من ٥٠% فى المتوسط عن تلك الخاصة بالمزارعين الذين يزرعون الطماطم لبيعها فى الأسواق المفتوحة .
- **فى سريلانكا،** اعتمدت تجارة صادرات الخيار الصغير على عقود مبرمة بين شركات وأكثر من ١٥ ألف مزارع يملك كل منهم نحو من ٠.٥ هكتار.
- يقوم أكثر من٢٠٠ ألف مزارع فى تايلند بزراعة قصب السكر فى المعامل والبالغ عددها ٤٦ بمقتضى نظام تشرف عليه الحكومة يخصص٧٠% من مجموع العائدات الصافية للمزارعين و٣٠% لأصحاب المعامل.
- نسبة عالية من زراعات الموز في دول أمريكا الوسطي يتم زراعتها باستخدام نظام الزراعة التعاقدية.
- اكثر من ٨٠% من زراعات التبغ ، وبطاطس التصنيع في العديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة ولبنان وتركيا وقبرص وغيرها تتم بنظام الزراعة التعاقدية .
- أكثر من ٧٥% من زراعات الشاى في تايلاند واندونيسيا والفلبين وماليزيا وكينيا تتم وفقا للزراعة التعاقدية
- **حققت المغرب** نجاحاً ملموساً في مجال إنتاج الخضر باستخدام عدة عناصر أهمها تشجيع المزارعين على تكوين مؤسساتهم الطوعية ، والتطبيق الواسع لنظم الزراعة التعاقدية،والاعتماد على نظم الإرشاد الزراعي المتخصص، واستخدام عقود الزراعة كأساس لتوفيراحتياجات المزارعين من القروض .
- أصبحت الزراعة التعاقدية تغطى نحو ٩٥% من زراعات الخضر والإنتاج الداجنى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأكثر من نصف إنتاج لحوم البقر

ثانيا : مزايا تطبيق الزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى المصرى.

١- مزايا الزراعة التعاقدية للمزارعين:

أ- ضمان تسويق الانتاج ، بما يضمنه التعاقد من التزام المتعاقد(تاجر، صانع ، مصدر،... ، مستهلك) بشراء الانتاج وفقا لشروط مسبقة بين طرفى التعاقد.

ب - استقرار السعر المزرعى للمنتج الزراعى، بالتوصل لسعر توازنى يرضى طرفى التعاقد قبل بدء العملية الانتاجية.

ج - انخفاض المخاطرة واللايقين لعملية الانتاج الزراعى ، واستقرار صافى العائد وتجنب الخسارة بتوفر عامل الاختيار فى بداية العملية الانتاجية فى ضوء وضوح الرؤية الاقتصادية للعملية الانتاجية والتسويقية للمحصول.

د - المساهمة فى توفير مستلزمات الانتاج، وزيادة الوعى بالتكنولوجيا الحديثة واستخدام تقنيات حديثة فى الزراعة ، بما توفره الزراعة التعاقدية من التزام المتعاقد بتقديم المساعدة والمشورة الفنية للمزارع.

هـ - ارتفاع الكفاءة التسويقية،حيث تتيح الزراعة التعاقدية آلية لربط المزارعين بالأسواق مع إلغاء أو تقليل الحلقات التسويقية ، وهو ما يساهم فى زيادة نصيب المزارع من جنيه المستهلك.

و- خفض الفاقد الانتاجى والتسويقى للمحصول الناتج مما يزيد من الدخل المزرعى.

ز- توفير معلومات عن السوق فى ظل توفر تنظيم مؤسسى للعملية التعاقدية.

س- توفر قدرة تفاوضية اعلى فى ظل تنظيم تعاونى يخدم مصالح المزارعين.

٢- مزايا الزراعة التعاقدية لطرف التعاقد (تاجر ، صانع ، مصدر،... ، مستهلك):

أ- استقرار عرض الانتاج الزراعى بالسوق ، وهو ما يوفر ما يلى :

- استقرار سعر المحصول ومنتجاته بالسوق.
- استقرار الوحدات الإنتاجية القائمة على المنتج الزراعى كمدخل فى عمليتها الإنتاجية ، ورفع كفاءتها التشغيلية.

ب- توفير معلومات عن السوق فى ظل توفر تنظيم مؤسسى للعملية التعاقدية ، مما يتيح للمتعاقد قرارا اقتصاديا أفضل.

ج- الاستفادة من ارتفاع عدد العارضين (المنتجين الزراعيين) فى الحصول على شروط تعاقدية أفضل خاصة فى ظل التقتت الحيازى وارتفاع عدد الحائزين.

د- توفير فرصة أفضل لإجراء عملية تسويقية فى ظل طول فترة الإنتاج الزراعى، مما يساعد على الاستفادة من الفرص التسويقية الملائمة داخليا وخارجيا.

هـ -ارتفاع الكفاءة التسويقية، وهو ما يساهم فى خفض التكاليف التسويقية، وانخفاض سعر المستهلك.

٣- مزايا الزراعة التعاقدية للنظام الاقتصادى الكلى :

أ- الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتفتت الحيازى عن طريق إمكانية تطبيق أسلوب التجميعات الزراعية.

ب- رفع الكفاءة التشغيلية للوحدات الاقتصادية (المصانع – المحالج - ...) ، مما يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعى ، مما يزيد من الدخل القومى.

ج- تحقيق التوظيف الأمثل للموارد بزيادة الوعى بالمستحدثات فى الإنتاج الزراعى وتوفير إرشادات فنية للمزارعين.

د- القدرة على ربط البيئة الإنتاجية المحلية بالأسواق الخارجية بزيادة الوعى الانتاجى بشروط ومتطلبات وصفات الجودة للمستهلك الخارجى ، مما يزيد من الميزة التنافسية للمنتج الزراعى المصرى ويرفع من معدلات التصدير.

هـ- تحقيق سلامة الغذاء بالارتقاء بجودة المنتج الزراعى مما يرفع من المستوى الصحى بالمجتمع.

و- زيادة الدخل المزرعى مما يؤسس لتنمية زراعية وريفية.

ثالثا : محددات ومعوقات تطبيق الزراعة التعاقدية فى الإنتاج الزراعى المصرى.

١- ارتفاع عدد الحائزين الزراعيين وانخفاض مساحة الحيازة وتشتتها:

يشير الجدول رقم (١) إلى ارتفاع اجمالى عدد الحائزين بالجمهورية من نحو ٢٤٦٨ ألف حائز عام ١٩٨٢ إلى نحو ٤٣٨٩ ألف حائز عام ٢٠١٥ ، بمعدل ارتفاع بلغ نحو ٧٧.٨% ، وانخفاض متوسط مساحة الحيازة من نحو ٢.٦٩ فدان/حائز عام ١٩٨٢ إلى نحو ١.٨٣ فدانا عام ٢٠١٥ ، بمعدل انخفاض بلغ ٣١.٨% ، كذلك ارتفع اجمالى عدد القطع الزراعية بالجمهورية من نحو ٥٤٥٣ ألف قطعة بتعداد ١٩٨٢ ، إلى نحو ٦٤١٥.٥ ألف قطعة بتعداد ٢٠١٥ ، بمعدل بزيادة بلغت ١٧.٧%. وهو ما يشكل محددا أساسيا لآلية التعاقد من الناحية التنظيمية.

جدول ١ .تطور عدد الحائزين الزراعيين ومساحة الحيازة وعدد القطع الحيازة بين عامى

البيان	عدد الحائزين بالألف حائز	مساحة الحيازة بالمليون فدان	متوسط مساحة الحيازة فدان/حائز	عدد القطع بالألف قطعة
عام ١٩٨٢	٢٤٦٨	٦٦٣٣	٢.٦٩	٥٤٥٣
عام ٢٠١٥	٤٣٨٩	٨٠٤٤	١.٨٣	٦٤١٥.٥
معدل التغير %	٧٧.٧٩	٢١.٣	-٣١.٨	١٧.٧

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – نشرة الزمام والملكية الزراعية -٢٠١٥.

٢- ضعف الخدمات التسويقية للإنتاج الزراعى.

يبين الجدول رقم (٢) أن عدد ثلاجات التبريد بلغ بالجمهورية عام ٢٠١٥ بلغ نحو ١٢٢٥ ثلاجة بحجم بلغ نحو ١٥٨٠ ألف م^3، وبطاقة تخزين بلغت نحو ١٢٨٢.١ ألف طن ، وبلغ عدد ثلاجات التجميد بالجمهورية عام ٢٠١٥ نحو ٤٤٢ ثلاجة بحجم بلغ نحو ٧٨٥.٥ ألف م^3 ، وبتخزين بلغ نحو ٨٤٢.٤ ألف طن ، باجمالى عدد ثلاجات تبريد وتجميد بلغ نحو ١٦٦٧ ألف بحجم بلغ نحو ٢٣٦٦ ألف م^3 ، وبتخزين بلغ نحو ٢١٢٤ ألف طن مثل نسبة بلغت نحو ٢١.٢% من جملة إنتاج الخضر للعروة الصيفية ونحو ١٩.١% من جملة إنتاج الفاكهة ، وذلك لذات العام. كما يشير الجدول إلى أن عدد محطات الفرز والتعبئة بلغ ٢٤٤ محطة بحجم بلغ نحو ١٩٨٣ ألف م^3 ، وبطاقة تخزين بلغت نحو ١٣٥٠ ألف طن مثل نسبة بلغت نحو ١٣.٥% من جملة إنتاج الخضر للعروة الصيفية ونحو ١٢.١% من جملة إنتاج الفاكهة.

جدول ٢. عدد ثلاجات التبريد والتجميد ومحطات الفرز والتعبئة وتخزينها بالجمهورية عام ٢٠١٥.

خدمات تسويقية	عدد الثلاجات	الحجم بالألف م٣	طاقة التخزين بالألف طن	% من إنتاج الخضر للعروة *	% من إنتاج الفاكهة*
ثلاجات تبريد	١٢٢٥	١٥٨٠.٢٢	١٢٨٢.٠٨		
ثلاجات تجميد	٤٤٢	٧٨٥.٤٩	٨٤٢.٣٦		
ثلاجات تبريد وتجميد	١٦٦٧	٢٣٦٥.٧١	٢١٢٤.٤٤	٢١.١٦	١٩.٠٥
محطات فرز وتعبئة	٢٤٤	١٩٨٣.١١	١٣٥٠.٠٠	١٣.٤٥	١٢.١٠

*** بلغ اجمالى إنتاج الخضر للعرة الصيفية للعام ٢٠١٥ نحو ١٠٠٣٨ ألف طن،وبلغ اجمالى إنتاج الفاكهة نحو ١١١٥٤ ألف طن.**

المصدر: ١-وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة الإنتاج السمكى والحشرى والتصنيع الزراعى- ٢٠١٦.

٢-وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة الإحصاءات الزراعية - ٢٠١٦.

٣- ضعف نسبة المصنع من الإنتاج النباتى :

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) إلى أن كمية المصنع من الفاكهة فى صورة عصائر عام ٢٠١٥ بلغت نحو ٢٠٠.٣ ألف طن تمثل نحو ٢٦% من اجمالى إنتاج الفاكهة فى نفس العام ، وبلغت الكمية المصنعة فى صورة شربات نحو ٤٦٤.١ ألف طن بنسبة ٦٠.٣% ، وبلغت كمية الفاكهة المجففة نحو ٨٢.٩ ألف طن بنسبة ١٠.٨% ، باجمالى كمية مصنعة بلغت نحو ٧٧٠.٣ ألف طن بنسبة٦.٩% من اجمالى إنتاج الفاكهة والبالغة نحو ١١١٥٤.١ ألف طن ، كما يبين ذات الجدول أن كمية الخضر المجففة عام ٢٠١٥ بلغت نحو ١٦.١ ألف طن تمثل نحو ٦% من اجمالى إنتاج الخضر لنفس العام ، وبلغت الكمية المصنعة فى صورة صلصة طماطم نحو ٢٣٤.٤ ألف طن بنسبة ٨٧.٨% ، وبلغت كمية المخللات نحو ١٦.٤ ألف طن بنسبة٦.١% ، باجمالى كمية مصنعة بلغت نحو ٢٦٦.٩ ألف طن تمثل نحو١.٢٥% من اجمالى إنتاج الخضر والبالغة نحو ٢١٣٣٨.٤ ألف طن.

٤- بطء عملية التقاضى فى مصر

وهو ما يشكل محددا أساسيا لسيولة العملية التعاقدية ، وعائقا للتنظيم المؤسسى للزراعة التعاقدية فى مصر.

جدول ٣. الكميات المصنعة من الخضر والفاكهة ونسبتها لاجمالى الإنتاج للعام ٢٠١٥.

التصنيع	الكمية	% من جملة المصنع من الخضر والفاكهة	% من إنتاج الخضر والفاكهة*
عصائر	٢٠٠.٣٤	٢٦.٠١	
مربات	٤٦٤.١٢	٦٠.٢٥	
شربات	٢٣.٠٠	٢.٩٩	
تجفيف فاكهة	٨٢.٨٥	١٠.٧٦	
جملة تصنيع فاكهة	٧٧٠.٣١	١٠٠	٦.٩١
تجفيف خضر	١٦.١٣	٦.٠٤	
صلصة طماطم	٢٣٤.٤١	٨٧.٨١	
مخللات	١٦.٤٠	٦.١٤	
جملة تصنيع خضر	٢٦٦.٩٤	١٠٠	١.٢٥

المصدر: ١-وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة الإنتاج السمكى والحشرى والتصنيع الزراعى- ٢٠١٦.

٢-وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة الإحصاءات الزراعية - ٢٠١٦.

٥- ضعف الإدراك والوعى لدى صغار المنتجين الزراعيين بمفاهيم الجودة والبيئة وسلامة الغذاء.

حيث أشارت نتائج استبيان المزارعين بعينة الدراسة الميدانية أن جميع المبحوثين ابدوا جهلا وعدم معرفة بمفاهيم الجودة والبيئة وسلامة الغذاء وهو ما يشكل عائقا أمام منظومة التعاقد لما تمثله تلك المفاهيم فى جوهر فكرة التعاقد بين منتج لسلعة ومستهلك لها ، سواء على مستوى التصديرى أو الإنتاج المحلى.

٦- الثقافة السائدة بالخوف من الالتزام التعاقدى اوالرسمى لدى صغار المنتجين الزراعيين.

حيث أشارت نتائج استبيان المزارعين بعينة الدراسة الميدانية أن نحو ٨٠% من المبحوثين ابدوا تخوفا من المسئولية القانونية الناتجة عن الالتزام التعاقدى اوالرسمى بمواصفات وشروط محددة بعقد الزراعة.

٧- استفادة الوسطاء من الوضع الراهن للعملية التسويقية للمنتجات الزراعية، وهو ما يمكن إرجاعه للأسباب الآتية:

- ارتفاع نصيب الوسيط من جنيه المستهلك ، حيث بلغ لمحاصيل الفول البلدى البصل والأرز والذرة الشامية والبطاطس والطماطم والبسلة الخضراء والعنب والبلح بعينة الدراسة الميدانية بنحو ٣٣.١% ، ٥٦.٤% ، ٣٢.٦% ، ٢٦.١% ، ٥٤.٧% ، ٥١.٦% ، ٤٥.٢% ، ٤٠.٨% ، ٥٢.٣% على الترتيب.
- قدرة تفاوضية أفضل مع المزارع فى ظل توفر المنتج الزراعى فى نهاية الموسم الزراعى وارتفاع العرض.
- عدم تحمله لأى التزامات مستقبلية اتجاه المزارع.
- مرونة فى السيولة النقدية بسداد جزء من الالتزام النقدى لحين البيع.
- الثقافة السائدة بالخوف من الالتزام التعاقدى اوالرسمى.
- الاستفادة من التفتت الحيازى وكبر عدد المنتجين وضعف حالة التعاون التسويقى الزراعى .

٨- عدم توفر المعلومات السوقية وقت الزراعة:

تتسم العملية الإنتاجية الزراعية بحالة اللايقين فى شقيها الإنتاج والتسويق ، فى ضوء عدم توفر قاعدة بيانات بكلا النشاطين، وهو ما نتج عنه

حالة من عدم الاستقرار فى كل من الإنتاج والسعر المزرعى وصافى العائد للعديد من المحاصيل الزراعية ، ويعد توفر المعلومات السوقية ضرورة لاستقرار السوق خاصة فى مجال الإنتاج الزراعى والذى يتسم كل من عرض سلعه والطلب عليها بضعف المرونة ، وبدراسة التكرار النسبى لآراء المزارعين وتجار الجملة وإدارات المضارب والمحالج ومصانع العصائر والمواد الغذائية ومصانع الأعلاف حول توفر المعلومات السوقية لأهم المحاصيل وقت الزراعة تبين أن جميع مبحوثى العينة لم يكن لديهم معلومة عن كل من المساحة المزروعة بالمحصول بالمحافظة والجمهورية للعام الزراعى السابق أو الحالى ، وكذلك عن إنتاج المحصول بالمحافظة والجمهورية للعام الزراعى السابق أو المتوقع فى نهاية العام الحالى ، وحركة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) للمحصول للعام الزراعى السابق أو المتوقعة للعام الحالى ، وكمية المخزون من المحصول بالمحافظة والجمهورية من العام الزراعى السابق ، وكمية المتاح للاستهلاك من المحصول بالجمهورية للعام الزراعى السابق أو المتوقعة للعام الحالى ، والطلب على المحصول ومنتجاته فى العام الزراعى السابق أو المتوقع للعام الحالى ، واجمالى الطاقة التخزينية الحالية للمحصول بالمحافظة والجمهورية (شون – صوامع - ثلاجات ...)، وعدد المتعاملين فى السوق سواء منتجين أو مشترين، بينما أبدى نحو ٥٠% منهم قدرتهم على توقع السعر المزرعى للمحصول فى نهاية الموسم الزراعى الحالى.

٩-عدم تشكل نظام مؤسسى واضح للزراعة التعاقدية[٦]:

صدر القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء مركز الزراعات التعاقدية، ويحتوى القانون على ست مواد تناول فيها : مفهوم الزراعة التعاقدية (مادة ١)، إنشاء مركز الزراعات التعاقدية بوزارة الزراعة (مادة ٢) اختصاص المركز (مادة ٣)، تعيين رئيس المركز ومعاملته المالية (مادة ٤)، إصدار القرارات المنظمة لعمل المركز من وزير الزراعة مادة (٥)، بدء العمل بالقانون اعتبارا من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية (مادة ٦). ولا شك أن إصدار القانون يعد خطوة هامة نحو التوسع في تطبيق نظام الزراعة التعاقدية في مصر نظرا لما يحققه من مزايا، غير أن القانون اغفل كثيراً من الموضوعات التي كان يجب معالجتها، والتى يمكن إيضاحها فيما يلى :

أ- لم تتضمن نصوص القانون ما يحفز المزارعين على الزراعة التعاقدية.

ب- لم يحدد القانون الغرض من تسجيل العقود بالمركز، والآثار القانونية التي تترتب على التسجيل، فهل هو وسيلة لشهر عقود الزراعة التعاقدية يترتب عليها الاحتجاج بهذه العقود في مواجهة الغير، أم أن التسجيل له وظيفة إدارية فقط. وهل من سلطة المركز مراجعة العقود للتأكد من سلامتها، وهل له الحق في رفض تسجيلها بعد مراجعتها، وهل هناك رسوم سيتم تحصيلها أم لا، مع الأخذ في الاعتبار أن اللائحة التنفيذية للقانون لا يجوز لها أن تعدل أو تغير من نصوص القانون أو تضيف إلى نصوصه أحكاما جديدة، ويقتصر دورها على تفسير نصوص القانون وبيان كيفية وضعها موضع التنفيذ.

ج- اسند القانون لمركز الزراعة التعاقدية الاختصاص في الفصل في منازعات الزراعة التعاقدية بطريق التحكيم، ويكون القرار الصادر في التحكيم ملزما للطرفين، فخلط بذلك بين الوظيفة التنفيذية، والوظيفة القضائية، إذ يجوز إنشاء مراكز تحكيم متخصصة في تسوية نوع معين من المنازعات، ولكن حياد المركز واستقلاله يتطلب أن يقتصر اختصاصه على تسوية المنازعات دون أن تسند إليه أي أعمال تنفيذية، أخذا في الاعتبار أن قرارات مركز الزراعة التعاقدية فيما يتعلق بالأعمال التنفيذية التي أسندها القانون إليه هي قرارات إدارية تخضع للطعن فيها أمام القضاء الإداري على خلاف أحكام التحكيم التي يكون لها طبيعة قضائية ملزمة ولا يجوز استئنافها.

ثالثا: الإطار المؤسسى والتنظيمى المطبق والمقترح للزراعة التعاقدية

تباينت طرق ونماذج تطبيق الزراعة التعاقدية وفقا للإطار التشريعى والمؤسسى ، وان اتفقت فى هدف السياسة التعاقدية من حيث زيادة مستويات دخول المزارعين وخاصة صغارهم ، والتوظيف الأمثل للموارد الزراعية ، واستغلال الفرص التسويقية وزيادة معدلات التصدير ، وزيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعى ، والارتقاء بمستوى سلامة الغذاء، ويختص هذا الجزء بدراسة كلا من النموذج الحالى المطبق والنموذج المقترح لتطبيقه بالزراعة التعاقدية فى إنتاج وتسويق الإنتاج الزراعى .

أ- الاطار المؤسسى المطبق للزراعة التعاقدية (شكل رقم ١):

١ - الزمان : قبل بدء الزراعة.

٢ - طرفى التعاقد :المنتجين الزراعيين كطرف أول بائع وطرف ثانى المشترين (تاجر، صانع، مصدر،..، مستهلك).

٣ - العقود[١]: هي ترتيبات مكتوبة بين المنتجين الزراعيين والمنشآت الأخرى ، تحدد واحداً أو أكثر من شروط الإنتاج و/ أو التسويق لمنتج زراعي معين ، وتوجد أنواع مختلفة من العقود يمكن التمييز بينها وفقاً لعدد القرارات ومدى المشاركة في المخاطر وشروط العقد، ويجب أن يحتوي عقد الإنتاج على الأقل على ما يلي:

- تعريف الأطراف.
- تحديد كمية ونوعية وجودة المنتج.
- تحديد مسئوليات كل من الطرفين فيما يتعلق بالممارسات الإنتاجية والتمويلية والتسويقية بوضوح.
- تحديد الطريقة ويشمل ذلك وقت ومكان التسليم والتحصيل.
- تحديد السعر.
- النوعية أو الكمية أو طريقة التسليم.
- طريقة وتوقيت الدفع.
- توضيح مدة العقد والطريقة التي يمكن إنهائه بها أو تجديده.
- تحديد جهة والكيفية التي تفض بها المنازعات.
- التوقيع.

شكل رقم (١) شكل توضيحى للاطار المؤسسى والتنظيمى المطبق للزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية

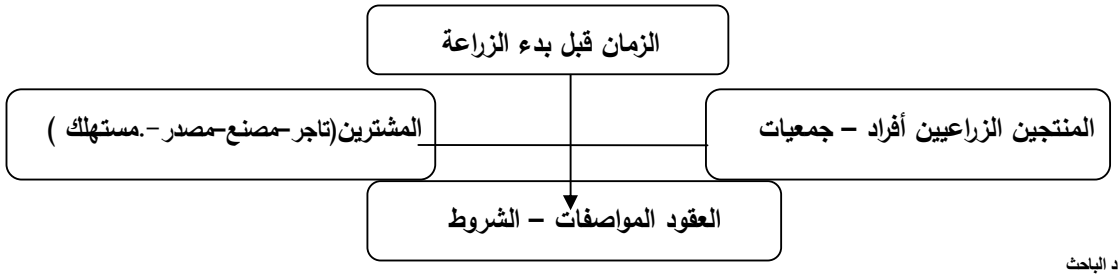

المصدر : إعداد الباحث

ب- الاطار المؤسسى والتنظيمى المقترح :

يرتكز الاطار المؤسسى والتنظيمى المقترح على خمسة ركائز إضافية على النموذج المطبق

١ - سوق التداول للتسليم الآجل ، وتمثله البورصة الزراعية ، وتعرف البورصة بأنها سوق منظمة تنعقد في مكان معين و في أوقات دورية بين المتعاملين في بيع و شراء مختلف الأوراق المالية أو المحاصيل الزراعية و السلع ، وتؤدي كل بورصة إلى معنيين:

أ) المكان الذي يجتمع فيه المتعاملون. ب) مجموع العمليات التي تنعقد فيه.

وتحظى بورصة المحاصيل الزراعية بأهمية كبيرة تكمن في:

- تحقيق دور رئيسي في النشاط الإقتصادي الزراعى، من أجل ما تقوم به من المساعدة في تعبئة الفائض الاقتصادي و إعادة تحريكه وتوظيفه في مجالات وانشطة اخرى.
- العمل على تحقيق موازنة فعالة بين قوى العرض والطلب وإتاحة الحركة الكاملة ، فضلا على ضمان العلانية والشفافية الكاملة عن كافة المعاملات التي تتم على المحاصيل الزراعية وعن أسعارها.
- إمكانية منح قروض بتكلفة مناسبة ، إذا ما قورن ذلك بالإقتراض من خارجها لآجال قصيرة أومتوسطة والذى يعد عبئا على المزارعين مع إرتفاع أسعار الفوائد عليها ، خاصة صغار المزارعين.

ومن أهم البورصات الخاصة بالحاصلات الزراعية حاليا بورصات (القمح – الشعير – القطن – البن – الشاى - السكر). ويتم فيها التعامل على منتجات محددة الصفات باسعار توازنية وفقا لقوى العرض والطلب. وتقدم البورصة فى سبيل ذلك قاعدة معلومات استرشادية لقوى العرض والطلب. وتتعدد بورصات المحاصيل الزراعية بالاطار المقترح وفقا لنوع المحصول ومكان تركزه.

٢- **مركز تسجيل العقود :** ويختص بتسجيل العقود المتفق عليها.

٣-**لجان فض المنازعات:**وتتكون من خبراء يمتلكون القدرة والخبرة الكافية فى تحديد الطرف المخل بالتزاماته الموجود بالعقد، واسباب هذا الخلل،ومدى الضرر على الطرف الاخر، ويشترط فى تلك اللجان الحيادية اتجاه طرفى التعاقد.

٤- **نظام التأمين :** توفير نظام تأمينى للحد من مخاطر مخالفة احد طرفى النعاقد للالتزامات المتعاقد عليها ، سواء فى صورة صندوق تامينى يتم تمويله من الاطراف المتعاقدة او شركات تامين ذات خبرة فى هذا المجال.

٥-**آلية تمويل العملية التعاقدية:** ووفقا لتلك الآلية يتم الزام الطرف المشترى بدفع ١٠% من القيمة المتفق عليها بالعقد كمقدم تعاقد ، يتم ايداعها فى احد البنوك لحساب مركز تسجيل العقود لحين اتمام العملية التعاقدية ، يتم الاستفادة من قيمة الفائدة على المبلغ المودع فى تمويل العملية التعاقدية ، ويمكن حساب ذلك بصورة تقريبية فى حالة الانتاج النباتى بصورة مبدئية ، حيث تبلغ قيمة الانتاج النباتى نحو ١٧٥ مليار جنيه كمتوسط للفترة (٢٠١٣/٢٠١٥) ، بافتراض التعامل فى نحو ٥٠% من ذلك الانتاج باسلوب الزراعة التعاقدية ، فتبلغ قيمة المقدم والبالغ ١٠% من قيمة الانتاج المتعامل عليه نحو ٨.٨ مليار جنيه، وبفرض متوسط مدة الانتاج الزراعى للموسم ٥ اشهر وبفائدة تبلغ ١٤% سنويا، تبلغ قيمة الفائدة نحو ٥١٣ مليون جنيه.

رابعا:دراسة حالة التعاقد بين مزارعى محصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية وشركة الدقهلية لإنتاج السكر:

١- نظام التعاقد المتبع فى انتاج وتسويق محصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية:

تم عمل إستقصاء لحالة التعاقد بين مزارعى محصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية وشركة الدقهلية لانتاج السكر ، وتبين أن التعاقد يتم قبل زراعة العروة المبكرة ، أغسطس ، ويتم تحديد فيه ما يلى :

أ- معلومات التعاقد

- موسم الزراعة.
- طرفى التعاقد :

- شركة الدقهلية للسكر (مصنع سكر بلقاس) ، والكائن بمنطقة زيان قلابشو ، ويمثلها فى التعاقد ممثل عن الشركة ، وتحدد صفته ، طرف أول مشترى.
- المورد (المزارع) ، ويحدد مكان إقامته ، طرف ثان بائع.

- المساحة التى سيتم زراعتها (توريد ناتجها) ، ويحدد مكانها بالحوض والناحية والمركز والمحافظة.
- يحدد بالعقد تاريخ الزراعة،صنف التقاوى،وكمية التقاوى (زراعة وترقيع)،كما يحدد نوع المحصول السابق.

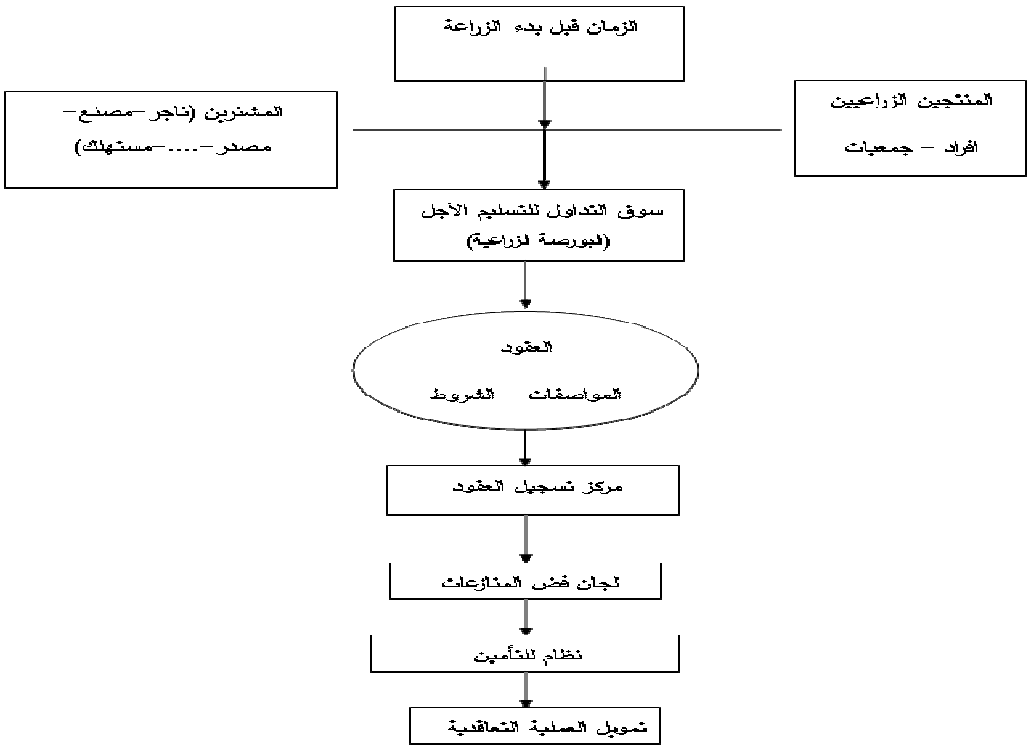

شكل ٢.شكل توضيحى للاطار المؤسسى والتنظيمى المقترح للزراعة التعاقدية فى الانتاج الزراعى فى جمهورية مصر العربية

المصدر : إعداد الباحث من واقع استمارة استبيان مزارعى بنجر السكر بالعينة المختاره.

ب- شروط التعاقد

- يشترط في المساحة المتعاقد عليها أنه لم يسبق زراعتها بمحصول البنجر لمدة عامين كاملين ، كما يشترط العقد معاينة تلك المساحة من قبل ممثلى الشركة فى حضور المورد أو من ينوب عنه ،وذلك لضمان الجدية. وتعلن مواعيد المعاينة عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية.
- يلتزم المورد (المزارع) بعدم رى المساحة الموردة قبل موعد التقليع بمدة لاتقل عن عشرين يوما ، وفى حالة سقوط أمطار غزيرة يحق للشركة تاجيل موعد التقليع لحين إنتهاء المدة ، وذلك لضمان توريد بنجر جيد الصفات ولعدم إدماج التربة.
- يحق للشركة تحديد موعد استلام المحصول وموعد تقليعه ، وذلك حسب المساحات المطلوبة للشركة (الكميات المقررة يوميا لاستهلاك المصنع).، وتلتزم الشركة باخطار المزرد رسميا عن طريق مندوب الشركة ، وذلك لتجنب الفقد فى وزن البنجر وتدهور صفاته والنقص فى نسبة السكر نتيجة تاخير التوريد.
- ان الشركة غير مسئولة عن تلف او ذبول محصول البنجر المورد نتيجة التقليع دون اخطار مسبق منها ، او التعويض عنه،ولها فى ذلك قبوله او رفضه،وفى حالة قبوله يتحمل المورد نفقات نقل المحصول بالنولون المقرر خصما من تورياته،وتكون المحاسبة لثمن البنجر فى تلك الحالة بسعر الاساس كحد اقصى.
- يتم استلام المحصول على موازين المصنع ، ابتداءا من شروق الشمس حتى غروبها ، ويحق للمورد او مندوبه حضور عملية الوزن الخاصة بتورياته.

ج- مواصفات المحصول المورد

- درجة النظافة : والتى تم تعريفها بالعقد على انها نسبة البنجر النظيف الى وزن البنجر المورد ، بعد استبعاد الشوائب فى العينة المأخوذة والممثلة للشحنة ، وتتمثل فى الكين والحصى والاجزاء الخالية من السكر كالاوراق

الخضراء والتاج (الجزء العلوى من الدرنة) والجذور الرفيعة التى يقل طولها عن3سم والدرنات التالفة والمصابة اصابة شديدة بالحشرات او اى مواد غريب.

- **نسبة السكر :** ويتم تحديدها وفقا للعقد بنسبة السكر فى العينة المأخوذة بعد تمام تنظيفها ، ويعتمد عليها كاساس فى تحديد سعر التوريد للشحنة.
- لا يتم اجراء اى خصم على وزن المحصول فى حالة زيادة درجة النظافة عن ٩٢% .

د- نقل المحصول

تقدم الشركة وسائل نقل المحصول (فى حدود الامكانات المتاحة والمتوفرة لديها).

هـ- تحديد السعر

- تتبنى وزارة الزراعة السياسة السعرية للمحاصيل السكرية ، وذلك بدراسة تكاليف إنتاج المحاصيل السكرية وعائد الفدان للمزارع ، وتقوم برفع التوصيات لشركات السكر بأسعار التوريد للمحاصيل السكرية ، ويتحدد لمحصول البنجر سعرا أوليا موحدا على مستوى جميع شركات تصنيع السكر من البنجر، وهو ما يتم تحديده بالعقد وقت التعاقد ، ويتحدد السعر النهائى لمحصول البنجر اعتمادا على عدد من العوامل الأساسية هى درجة نظافة المحصول والنسبة المئوية للحلاوة (السكروز) فى الجذور وعلاوة التبكير ، وذلك تسليم ميزان المصنع على اساس ١٦% نسبة سكر فى البنجر النظيف ، وفى حالة زيادة نسبة السكر عن تلك النسبة يزيد السعر طبقا للنظام الاتى :
- نسبة السكر اكثر من ١٦% الى ١٩% يزيد السعر بنسبة ٠.٩% من السعر الاساسى عن كل ٠.١ درجة حلاوة.
- نسبة السكر اكثر من ١٩% الى ٢٢% يزيد السعر بنسبة ٠.٥% من السعر الاساسى عن كل ٠.١ درجة حلاوة.
- اما فى حالة انخفاض نسبة السكر عن ١٦% ينخفض السكر طبقا للنظام التالى:
- نسبة السكر اقل من١٦% الى١٥.٥% يخفض السعر بنسبة٠.٩% من السعر الاساسى عن كل ٠.١ درجة حلاوة.
- نسبة السكر اقل من ١٥.٥% الى ١٤% يخفض السعر بنسبة ١% من السعر الاساسى عن كل ٠.١ درجة حلاوة.
- نسبة السكر اقل من ١٤% الى ١٣% يخفض السعر بنسبة ١.٨% من السعر الاساسى عن كل ٠.١ درجة حلاوة.
- من حق الشركة رفض استلام المحصول اذا قلت نسبة السكر عن ١٣%.

و- الخدمات التعاقدية

- تقوم الشركة بامداد الموردين (المزارعين) ببذور بنجر السكر لزراعتها وذلك طبقا للمساحة التى يتم التعاقد عليها ، على ان يقوم المورد بسداد ثمن التقاوى المدعمة من قبل الشركة نقدا قبل استلامها. وفى حالة عدم التوريد يلزم المزارع بدفع فرق الدعم المقدم لثمن التقاوى.
- تقدم الشركة المشورة الفنية للمزارعين اثناء عملية الزراعة.
- توفر الشركة المبيدات اللازمة لاى مساحة من المتعاقد عليها والتى يقرر مهندسو الشركة وجوب رشها ، على ان يخصم ثمن تلك المبيدات من ثمن المحصول وقت التوريد.
- المشاركة مع مجلس المحاصيل السكرية فى تنفيذ حقول ارشادية يتم فيها تنفيذ عمليات تحسين التربة (تسوية بالليزر – حرث عميق – حقن التربة بالامونيا ...) مع صرف جزء من التقاوى ، ضمن برنامج (مشروع) تحسين انتاجية محصول بنجر السكر.

ر- نظام الدفع

يتم دفع ثمن البنجر المورد بعد سداد الالتزامات المحمل بها حساب المورد ، على ان يتم سداد جميع المتعاقدين فى موعد غايته ثلاثون يوما من تاريخ انتهاء التوريد ، وذلك بشيك بنكى او من خزينة الشركة.

٢- تطور المؤشرات الإنتاجية لمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية واهميتها النسبية للجمهورية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٥/٢٠١٦):

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) الى أن المساحة المزروعة بمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية بلغت عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ نحو ٢٨.٨٧ الف فدان مثلت نحو ٢١.٣% من اجمالى مثيلتها بالجمهورية لذات العام والبالغة نحو ١٣٥.٦٣ الف فدان ، ارتفعت لنحو ٩٨.٦٤ الف فدان عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مثلت نحو ١٧.٦% من اجمالى مثيلتها بالجمهورية لذات العام والبالغة نحو ٥٦٠.١ الف فدان ، بمتوسط لفترة الدراسة بلغ نحو ٤٩.٦٢ الف فدان ، مثلت نحو ١٦.٩% من متوسط مساحة بنجر السكر بالجمهورية لذات الفترة والبالغ نحو ٢٩٨.٨٢ الف فدان، وبمعدل زيادة بلغ نحو ٢٤٢% ، وبدراسة نتائج تحليل الاتجاه العام للمساحة المزروعة بمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية والجمهورية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٥/٢٠١٦) والواردة بالجدول رقم (٥) يتبين ان مساحة المحصول بمحافظة الدقهلية تزداد سنويا بمقدار معنوى احصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بلغ نحو ٤.٦ الف فدان ،

جدول ٤. تطور المؤشرات الإنتاجية لمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية واهميتها النسبية للجمهورية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٥/٢٠١٦):

	المساحه بالالف فدان			الانتاجيه بالطن			الانتاج بالالف طن		
	الدقهلية	الجمهورية	%	الدقهلية	الجمهورية	%	الدقهلية	الجمهورية	%
١٩٩٩/٢٠٠٠	٢٨.٨٧	١٣٥.٦٣	٢١.٢٩	٢٠.٢٨	٢١.٣١	٩٥.١٦	٥٧٨.٦١	٢٨٩٠.٣٦	٢٠.٠٢
٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٨.٥٥	١٤٢.٦٤	٢٠.٠٢	٢٠.٢٠	٢٠.٠٤	١٠٠.٨١	٥٧٦.٧٩	٢٨٥٧.٧٢	٢٠.١٨
٢٠٠١/٢٠٠٢	٣٣.١٩	١٥٣.٨٠	٢١.٥٨	٢٠.٤١	٢٠.٦٠	٩٩.٠٨	٦٧٧.٢٤	٣١٦٨.٣٠	٢١.٣٨
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٢٦.٨٣	١٣١.٣٢	٢٠.٤٣	٢٠.٠٥	٢٠.٥٠	٩٧.٨٤	٥٣٨.٠٢	٢٦٩١.٥٢	١٩.٩٩
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٧.٧٢	١٤٠.٩٩	١٩.٦٦	٢٠.٠٥	٢٠.٢٩	٩٨.٨١	٥٥٥.٧	٢٨٦٠.٥٥	١٩.٤٣
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٣١.٢٢	١٦٧.٣٣	١٨.٦٦	٢٠.٣٩	٢٠.٥٠	٩٩.٤٨	٦٣٦.٣٢	٣٤٢٩.٥٣	١٨.٥٥
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٦.٣٤	١٨٦.٤٠	١٤.١٣	٢٠.٢٠	٢٠.٩٥	٩٦.٤١	٥٣١.٩٧	٣٩٠٤.٩٧	١٣.٦٢
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٤١.١١	٢٤٨.٣١	١٦.٥٦	٢٢.٧٢	٢١.٩٨	١٠٣.٣٥	٩٣٣.٩٦	٥٤٥٨.٢٢	١٧.١١
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٣٢.٢٨	٢٥٧.٦٧	١٢.٥٣	٢١.٠٠	١٩.٩٢	١٠٥.٤٤	٦٧٧.٩٧	٥١٣٢.٥٩	١٣.٢١
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٣٣.٣١	٢٦٤.٥٩	١٢.٥٩	٢١.٧٠	٢٠.١٦	١٠٧.٦٦	٧٢٢.٨٩	٥٣٣٣.٥٢	١٣.٥٥
٢٠٠٩/٢٠١٠	٥١.٩٦	٣٨٥.٦٩	١٣.٤٧	٢٢.٢٤	٢٠.٣٣	١٠٩.٤١	١١٥٥.٦٣	٧٨٤٠.٣٠	١٤.٧٤
٢٠١٠/٢٠١١	٤٧.٤٩	٣٦١.٩٠	١٣.١٢	٢٣.٠٧	٢٠.٦٩	١١١.٥٥	١٠٩٥.٨٣	٧٤٨٦.١٠	١٤.٦٤
٢٠١١/٢٠١٢	٧٢.١٥	٤٢٣.٧٦	١٧.٠٣	٢٤.٥٦	٢١.٥٤	١١٤.٠٤	١٧٧٢.٢٧	٩١٢٦.٠٦	١٩.٤٢
٢٠١٢/٢٠١٣	٨١.٣٧	٤٦٠.٤٩	١٧.٦٧	٢٤.٨٩	٢١.٨١	١١٤.١٣	٢٠٢٥.٥٩	١٠٠٤٤.٣٢	٢٠.١٧
٢٠١٣/٢٠١٤	٩٠.٠٣	٥٠٤.٣٠	١٧.٨٥	٢٤.٥٣	٢١.٩٠	١١٢.٠١	٢١٩١.٤٩	١١٠١٣.٦٤	١٩.٩٠
٢٠١٤/٢٠١٥	٩٢.٤٩	٥٥٤.٩٤	١٦.٦٧	٢٥.٤٩	٢١.٥٩	١١٨.٠٤	٢٣٥٧.٣٩	١١٩٨٢.٩٥	١٩.٦٧
٢٠١٥/٢٠١٦	٩٨.٦٤	٥٦٠.١٠	١٧.٦١	٢٥.٠٥	٢١.٦٠	١١٥.٩٧	٢٤٧٠.٩٣٢	١١٧١٩.٢١	٢١.٠٨
المتوسط	٤٩.٦٢	٢٩٨.٨٢	١٦.٨٥	٢٢.١٧	٢٠.٩٢	١٠٥.٥٨	١١٤٦.٩٨	٦٢٩٠.٥٨	١٧.٨٠

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة – قطاع الشئون الاقتصادية – نشرة الاحصاءات الزراعية – اعداد مختلفة.

جدول ٥. نتائج تحليل الاتجاه العام للمؤشرات الإنتاجية لمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية والجمهورية للفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٥/٢٠١٦)

	R^2	F	a	B	T_a	T_b	المتوسط	معدل النمو %
مساحة بنجر السكر بمحافظة الدقهلية بالالف فدان	٠.٧٩	٥٦.٧٦	٧.٩٤	٤.٦٣	١.٢٦	٧.٥٣*	٤٩.٦٢	٩.٣٣
مساحة بنجر السكر بالجمهورية بالالف فدان	٠.٩٣	١٩٩.٢٤	٣٠.٥٧	٢٩.٨٠	١.٤١	١٤.١٢*	٢٩٨.٨٢	٩.٩٧
متوسط انتاجية بنجر السكر بمحافظة الدقهلية بالطن	٠.٨٦	٨٨.٦٨	١٨.٧٩	٠.٣٨	٤٥.٩٦	٩.٤٢*	٢٢.١٧	١.٦٩
متوسط انتاجية بنجر السكر بالجمهورية بالطن	٠.٢٨	٥.٧٩	٢٠.٢٦	٠.٠٧	٦٤.٥٥	٢.٤١*	٢٠.٩٢	٠.٣٥
جملة انتاج بنجر السكر بمحافظة الدقهلية بالالف طن	٠.٧٩	٥٨.١٥	١٢.٩٩	١٢٦.٠٠	٠.٠٨	٧.٦٣*	١١٤٦.٩٨	١٠.٩٩
جملة انتاج بنجر السكر بالجمهورية بالالف طن	٠.٩٢	١٧١.٨٤	٤٨٢.٠٣	٦٤٥.٣٩	٠.٩٦	١٣.١١*	٦٢٩٠.٥٨	١٠.٢٦

*** معنوى عند (٠.٠٥). المصدر : نتائج التحليل الاحصائى للبيانات الواردة بالجداول ارقام (٦).**

وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٩.٣%. بينما يتزايد اجمالى المساحة على مستوى الجمهورية بمقدار معنوى احصائيا بلغ نحو ٢٩.٨ الف فدان ، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٩.٣%. كما يتضح من الجدول رقم (٤) ان الانتاجية الفدانية للمحصول بالمحافظة بلغ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ نحو ٢٠.٢٨ طن/فدان مثلت نحو ٩٥.٢% من متوسط مثيلتها بالجمهورية لذات العام والبالغة نحو ٢١.٣١ طن/فدان ، ارتفعت لنحو ٢٥.٠٥ طن/فدان عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مثلت نسبة بلغت نحو ١١٦% من متوسط مثيلتها بالجمهورية لذات العام والبالغة نحو ٢١.٦ طن/فدان ، بمتوسط لفترة الدراسة بلغ نحو ٢٢.١٧ طن/فدان ، مثلت نحو ١٠٥.٦% من متوسط انتاجية المحصول بالجمهورية لذات الفترة والبالغة نحو٢٠.٩٢ طن/فدان ، وبمعدل زيادة بلغ نحو ٢٣.٥% ، وبدراسة نتائج تحليل الاتجاه العام للانتاجية الفدانية لمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية والجمهورية والواردة بالجدول رقم (٥) يتبين انتاجية المحصول بالمحافظة تزداد سنويا بمقدار معنوى احصائيا بلغ نحو ٠.٣٨ طن ، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١.٦٩% . بينما تتزايدت على مستوى الجمهورية بمقدار معنوى احصائيا بلغ نحو ٠.٠٧ الف فدان ، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٠.٣٥%. كما يتضح من الجدول رقم (٤) ان انتاج المحصول بالمحافظة بلغ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ نحو ٥٧٨.٦١ الف طن مثل نحو ٢٠% من اجمالى مثيله بالجمهورية لذات العام والبالغ نحو ٢٨٩٠.٣٦ الف طن ، ارتفع لنحو ٢٤٧٠.٩ الف طن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مثل نسبة بلغت نحو ٢١.١% من اجمالى مثيله بالجمهورية لذات العام والبالغ نحو ١١٧١٩.٢ الف طن ، بمتوسط لفترة الدراسة بلغ نحو ١١٤٧ الف فدان ، مثل نحو ١٧.٨% من متوسط انتاج المحصول بالجمهورية لذات الفترة والبالغ نحو ٦٢٩٠.٥٨ الف طن ، وبمعدل زيادة بلغ نحو ٣٢٧% ، وبدراسة نتائج تحليل الاتجاه العام لانتاج محصول بنجر السكر لاجمالى محافظة الدقهلية والجمهورية والواردة بالجدول رقم (٥) يتبين ان انتاج المحصول بالمحافظة يزداد سنويا بمقدار معنوى احصائيا بلغ نحو ١٢٦ الف طن ، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١١%. بينما يتزايد اجمالى الانتاج على مستوى الجمهورية بمقدار معنوى احصائيا بلغ نحو ٦٤٥.٤ الف فدان ، وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١٠.٣%.

٣- الوضع الراهن للمساحة المزروعة بمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية على مستوى المراكز والعروات للعام الزراعى ٢٠١٦/٢٠١٧.

يبين الجدول رقم (٦) الى ان جملة المساحة المزروعة بمحصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية للعام الزراعى ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت نحو ٨٦.٠٩ الف فدان ، شملت عروات الزراعة الثلاث اغسطس وسبتمبر واكتوبر باهمية نسبية بلغت ٢٤% ، ٢٩.٤% ، ٤٦.٦% على الترتيب ، بلغت مساحة المحصول باراضى الائتمان نحو ٥٤.٠٤ الف فدان ، مثلت نحو ٦٢.٨% من جملة مساحة المحصول بالمحافظة ، شملت عروات الزراعة الثلاث اغسطس وسبتمبر واكتوبر باهمية نسبية بلغت ٣٣.٧% ، ٣٠.١% ، ٣٦.٢% على الترتيب ، وبلغت مساحته باراضى الاصلاح الزراعى نحو ٧.١٥ الف فدان مثلت نحو ٨.٣% من جملة مساحة المحصول بالمحافظة ، شملت عروات الزراعة الثلاث اغسطس وسبتمبر واكتوبر باهمية نسبية بلغت ١٦.٨% ، ٤٧.٧% ، ٣٥.٥% على الترتيب ، وبلغت مساحته باراضى التنمية نحو ٢٤.٩ الف فدان مثلت نحو ٢٨.٩% من جملة مساحة المحصول بالمحافظة ، شملت عروات الزراعة الثلاث اغسطس وسبتمبر واكتوبر باهمية نسبية بلغت ٥.١% ، ٢٢.٦% ، ٧٢.٣% على الترتيب ، وعلى مستوى المراكز فيشير ذات الجدول الى ان مركز بلقاس تصدر مراكز المحافظة من حيث المساحة المزروعة بالمحصول بمساحة بلغت نحو ٢٠.٢٥ الف فدان مثلت نحو ٣٧.٥% من جملة مساحة المحصول باراضى الائتمان بالمحافظة ، شملت عروات الزراعة الثلاث اغسطس وسبتمبر واكتوبر باهمية نسبية بلغت ٤٧.٣% ، ٣٠.٣% ، ٢٢.٤% على الترتيب ، يليه مركز ميت سويد بمساحة بلغت نحو ٨.٦٤ الف فدان مثلت نحو ١٦% من جملة مساحة المحصول باراضى الائتمان بالمحافظة ، شملت عروات الزراعة الثلاث باهمية نسبية بلغت ٣٧% ، ٣٣.٢% ، ٢٩.٨% على الترتيب، يليه مركز شربين بمساحة بلغت نحو ٦.٢١ الف فدان مثلت نحو ١١.٥% من جملة مساحة المحصول باراضى الائتمان بالمحافظة ، شملت عروات الزراعة الثلاث باهمية نسبية بلغت ٢٦.٢% ، ٣٠.٢% ، ٤٣.٦% على الترتيب.

جدول ٦. مساحة بنجر السكر بمحافظة الدقهلية على مستوى المراكز والعروات للعام الزراعى ٢٠١٦/٢٠١٧.

المساحة بالفدان

المركز	عروة اغسطس			عروة سبتمبر			عروة اكتوبر			الجملة	
	المساحة بالفدان	اهمية المركز للجملة%	اهمية العروة للجملة%	المساحة بالفدان	اهمية المركز للجملة%	اهمية العروة للجملة%	المساحة بالفدان	اهمية المركز للجملة%	اهمية العروة للجملة%	المساحة بالفدان	اهمية المركز للجملة%
ميت غمر	٣	٠.٠٢	٧.٣٢	١٨	٠.١١	٤٣.٦٠	٢٠	٠.١٠	٤٨.٧٨	٤١	٠.٠٨
اجا	٢٨٠	١.٥٤	٢٧.٦٤	٢٠٦	١.٢٧	٢٠.٣٤	٥٢٧	٢.٦٩	٥٢.٠٢	١٠١٣	١.٨٧
السنبلاوين	٣٥٩	١.٩٧	٩.١٨	٣٠٥	١.٨٧	٧.٨٠	٣٢٤٨	١٦.٦١	٨٣.٠٣	٣٩١٢	٧.٢٤
تمى الاماديد	١٩٩٧	١٠.٩٧	٤٢.٥٥	١٣٠٠	٧.٩٩	٢٧.٧٠	١٣٩٦	٧.١٤	٢٩.٧٥	٤٦٩٣	٨.٦٨
المنصورة	٥٥	٠.٣٠	١.٩١	٩١٧	٥.٦٣	٣١.٨٦	١٩٠٦	٩.٧٥	٦٦.٢٣	٢٨٧٨	٥.٣٣
دكرنس	٥٣	٠.٢٩	١٧.٠٤	٧٦	٠.٤٧	٢٤.٤٤	١٨٢	٠.٩٣	٥٨.٥٢	٣١١	٠.٥٨
ميت سويد	٣١٩٤	١٧.٥٤	٣٦.٩٧	٢٨٧٠	١٧.٦٤	٣٣.٢٢	٢٥٧٦	١٣.١٧	٢٩.٨١	٨٦٤٠	١٥.٩٩
منية النصر	٢٠٨	١.١٤	٩.١٧	٥٦٧	٣.٤٨	٢٤.٩٩	١٤٩٤	٧.٦٤	٦٥.٨٤	٢٢٦٩	٤.٢٠
المنزلة	٧٨٧	٤.٣٢	٢٢.٥٩	١٨٦٦	١١.٤٧	٥٣.٥٦	٨٣١	٤.٢٥	٢٣.٨٥	٣٤٨٤	٦.٤٥
طلخا	٥٨	٠.٣٢	١٧.١٦	١٣٠	٠.٨٠	٣٨.٤٦	١٥٠	٠.٧٧	٤٤.٣٨	٣٣٨	٠.٦٣
شربين	١٦٢٩	٨.٩٥	٢٦.٢٣	١٨٧٨	١١.٥٤	٣٠.٢٤	٢٧٠٣	١٣.٨٢	٤٣.٥٣	٦٢١٠	١١.٤٩
بلقاس	٩٥٨٦	٥٢.٦٤	٤٧.٣٣	٦١٤١	٣٧.٧٤	٣٠.٣٢	٤٥٢٥	٢٣.١٤	٢٢.٣٤	٢٠٢٥٢	٣٧.٤٨
ائتمان	١٨٢٠٩	١٠٠	٣٣.٦٩	١٦٢٧٤	١٠٠	٣٠.١١	١٩٥٥٨	١٠٠	٣٦.١٩	٥٤٠٤١	١٠٠
ائتمان	١٨٢٠٩	٨٨.٠٠	٣٣.٦٩	١٦٢٧٤	٦٤.٣١	٣٠.١١	١٩٥٥٨	٤٨.٧٩	٣٦.١٩	٥٤٠٤١	٦٢.٧٧
اصلاح	١٢٠١	٥.٨٠	١٦.٨١	٣٤٠٦	١٣.٤٦	٤٧.٦٧	٢٥٣٨	٦.٣٣	٣٥.٥٢	٧١٤٥	٨.٣٠
نمية	١٢٨٢	٦.٢٠	٥.١٥	٥٦٢٧	٢٢.٢٣	٢٢.٦٠	١٧٩٩٣	٤٤.٨٨	٧٢.٢٦	٢٤٩٠٢	٢٨.٩٣
جملة	٢٠٦٩٢	١٠٠	٢٤.٠٤	٢٥٣٠٧	١٠٠	٢٩.٤٠	٤٠٠٨٩	١٠٠	٤٦.٥٧	٨٦٠٨٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة - مديرية الزراعة بالدقهلية - ادارة المحاصيل السكرية – بيانات غير منشورة.

وعلى مستوى التوريد لمصانع السكر فتبين البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) ان اجمالى مساحة بنجر السكر بمحافظة الدقهلية الموردة لمصانع انتاج السكر من البنجر بلغت نحو ٨٢.٩٨ الف فدان ، بانتاج مورد بلغ نحو ١٤٨٧.٧٨ الف طن ، تصدرت شركة الدقهلية لانتاج السكر مصانع التوريد بمساحة توريد بلغت نحو ٥٨ الف فدان ، مثلت نحو ٦٩.٩% من اجمالى المساحة الموردة من المحصول بمحافظة الدقهلية ، بانتاج بلغ نحو ١٠٤٣.١٩ الف طن بنسبة بلغت نحو ٧٠.٣% من جملة الانتاج المورد من المحصول بالمحافظة ، تلتها شركة النوبارية لانتاج السكر بمساحة توريد بلغت نحو ١٠.٨٤ الف فدان ، مثلت نحو ١٣.١% من اجمالى المساحة الموردة من المحصول بالمحافظة ، بانتاج بلغ نحو ١٧٣.٢٦ الف طن ، بنسبة بلغت نحو ١١.٧% من جملة الانتاج المورد من المحصول بالمحافظة ، تلتها شركة النيل لانتاج السكر بمساحة توريد بلغت نحو ٦.٢٢ الف فدان ، مثلت نحو ٧.٥% من اجمالى المساحة الموردة من المحصول بالمحافظة، بانتاج بلغ نحو ١١٢.٤٥ الف طن ، بنسبة بلغت نحو ٧.٦% من جملة الانتاج المورد من المحصول بالمحافظة، تلتها شركة الاسكندرية لانتاج السكر بمساحة توريد بلغت نحو ٤.٨١ الف فدان ، مثلت نحو ٥.٨% من اجمالى المساحة الموردة بالمحافظة، بانتاج بلغ نحو ٨٣.٦٨ الف طن ، بنسبة بلغت نحو ٥.٦% من جملة الانتاج المورد من المحصول بالمحافظة، ثم شركة كفر الشيخ لانتاج السكر بمساحة توريد بلغت نحو ٣.١١ الف فدان ، مثلت نحو ٣.٨% من اجمالى المساحة الموردة بالمحافظة، بانتاج بلغ نحو ٧٢.٢ الف طن ، بنسبة بلغت نحو ٤.٩% من جملة الانتاج المورد من المحصول بالمحافظة.

جدول ٧. المساحة الموردة والطن المورد من محصول بنجر السكر بمحافظة الدقهلية لمصانع انتاج السكر عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

الشركة	مساحة التوريد بالفدان*	% من جملة المساحة الموردة	الطن المورد	% من جملة المورد
شركة الدقهلية	٥٨٠٠٠	٦٩.٨٩	١٠٤٣١٨٧	٧٠.٢٦
شركة النوبارية	١٠٨٤٣	١٣.٠٧	١٧٣٢٦١	١١.٦٧
شركة النيل	٦٢٢٠	٧.٥٠	١١٢٤٥٢	٧.٥٧
شركة الاسكندرية	٤٨٠٦	٥.٧٩	٨٣٦٧٨	٥.٦٤
شركة كفر الشيخ	٣١١٤	٣.٧٥	٧٢٢٠٣	٤.٨٦
جملة	٨٢٩٨٣	١٠٠	١٤٨٤٧٨١	١٠٠

***تعتبر شركات السكر فدان الزراعة بمساحة ٢٠ قيراط بعد استنزال ٤ قيراط منافع**
المصدر: وزارة الزراعة – مديرية الزراعة بالدقهلية – بيانات غير منشورة.

٤ـ المؤشرات الاقتصادية لإنتاج محصول بنجر السكر كمتوسط لعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية:

توضح بنود الميزانية المزرعية لانتاج محصول بنجر السكر بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية والواردة بالجدول رقم (٨) ان متوسط الانتاجية الفدانية للمحصول بلغت نحو ٢٩.٨ طن ، بجملة للتكاليف الانتاجية الفدانية بلغت نحو ٩٠٦٣ جنيها ، بمتوسط تكلفة للطن بلغ نحو ٣٠٤ جنيها ، ويبين ذات الجدول ان تكلفة اعداد الارض للزراعة بلغت نحو ٤٠٤ جنيها مثلت نحو ٤.٥% من جملة التكاليف الانتاجية ، وبلغت قيمة التقاوى نحو ١٢٠ جنيها مثلت نحو ١.٣% ، وبلغت قيمة الاسمدة الازوتية نحو ٨٢٦ جنيها مثلت نحو ٩.١% ، وبلغت قيمة الاسمدة الفوسفاتية نحو ٢٠١ جنيها مثلت نحو ٢.٢% ، وبلغت قيمة المبيدات نحو ١٨٨ جنيها مثلت نحو ٢.١% ، وبلغت تكلفة العمل البشرى نحو ١٦٨٤ جنيها مثلت نحو ١٨.٦% ، وبلغت تكلفة العمل الآلى نحو ٦٦٠ جنيها مثلت نحو ٧.٣% ، بجملة للتكاليف المتغيرة بلغت نحو ٤٠٨٣ جنيها مثلت نحو ٤٥% من جملة التكاليف الانتاجية ، بينما بلغت تكلفة الايجار نحو ٤٩٨٠ جنيها مثلت نحو ٥٥% ، كما يبين الجدول ان جملة العائد الفدانى بلغت نحو ١١٩٢٠ جنيها ، محققا صافى عائد للفدان بلغ نحو ٢٨٥٧ جنيها ، وعائد فوق التكاليف المتغيرة بلغ نحو ٧٨٣٧ جنيها ، ونسبة عائد الى التكاليف بلغت نحو ١٣٢.٥% ، واربحية للجنيه المنفق بلغت ٠.٣٢ .

جدول ٨. الميزانية المزرعية لإنتاج محصول بنجر السكر كمتوسط لعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ .

	القيمة بالجنيه	% من جملة التكاليف
اعداد الارض للزراعة	٤٠٤	٤.٤٦
التقاوى	١٢٠	١.٣٢
الأسمدة الازوتية	٨٢٦	٩.١١
الأسمدة الفوسفاتية	٢٠١	٢.٢٢
مبيدات	١٨٨	٢.٠٧
العمل البشرى	١٦٨٤	١٨.٥٨
العمل الالى	٦٦٠	٧.٢٨
جملة التكاليف المتغيرة	٤٠٨٣	٤٥.٠٥
الايجار	٤٩٨٠	٥٤.٩٥
التكاليف الكلية (جنيه/فدان)	٩٠٦٣	١٠٠.٠٠
كمية الإنتاج للفدان بالطن	٢٩.٨٠	
تكلفة انتاج الطن	٣٠٤	
اجمالى العائد للفدان بالجنيه	١١٩٢٠	
صافى العائد للفدان بالجنيه	٢٨٥٧	
العائد فوق التكاليف المتغيرة	٧٨٣٧	
نسبة العائد الى التكاليف%	١٣٢.٥	
اربحية الجنيه المنفق	٠.٣٢	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية للعام الزراعى ٢٠١٦/٢٠١٧

٥ـالكفاءة الاقتصادية لانتاج محصول بنجر السكر بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية

ـ التقدير القياسى لدالة الإنتاج لمحصول البنجر بمحافظة الدقهلية:

حيث: $\ln Y_t$: لوغاريتم قيمة المتغير التابع Y فى السنة t ويمثل الانتاجية الفدانية لبنجر السكر بعينة الدراسة.

$\ln X_{it}$: لوغاريتم قيم المتغيرات المستقلة : حيث X_1 كمية السماد الازوتى بالوحدة ، X_2: كمية المبيدات باللتر، X_3: العمل البشرى عامل/موسم، X_4 : عدد ساعات العمل الالى .

وتم الاعتماد فى تقدير الدالة على اسلوب الانحدار المرحلى Step Wise regression، وكانت نتائج التقدير كما يلى:

$$\ln \hat{Y}_t = -0.5 + 0.228 \ln X_{1t} + 0.785 \ln X_{3t}$$
$$(-1.5^{*}) \quad (2.26^{*}) \quad (9.24^{*})$$
$$\overline{R}^2 = 0.95^{*} \qquad 189.7^{*}$$

***معنوى عند ٠.٠٥**

المصدر: حسبت من بيانات العينة.

ويتضح من الدالة المقدرة باعلاه معنويتها وفقا لقيمة F المقدرة ، كما يشير معامل التحديد المقدر إلى أن ٩٥% من التغيرات فى كمية الانتاج بالطن تعزى إلى التغير فى عنصرى الانتاج كمية السماد الازوتى X_1 ، العمل البشرى X_3 ، كما يتبين أن المرونة الإنتاجية لعنصرى كمية السماد الازوتى والعمل البشرى بلغت نحو ٠.٢٣ ، ٠.٧٩ على الترتيب ، بمرونة إنتاجية إجمالية بلغت نحو ١.٠٢ .وبدراسة الكفاءة الاقتصادية ، وبالاستناد إلى معيار نسبة قيمة الناتج الحدى إلى تكلفة الفرصة البديلة – جدول رقم (٩)- يتبين أنها أخذت قيمة اكبر من الواحد الصحيح لكل من عنصرى الإنتاج ، وهو ما يعنى أن استخدام هذين الموردين يتم بصورة اقتصادية.

جدول٩. مؤشرات كفاءة استخدام الموارد الزراعية فى إنتاج محصول البنجر بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

المتغير	المرونة الإنتاجية	الناتج المتوسط بالطن	الناتج الحدى بالطن	قيمة الناتج الحدى بالجنيه	تكلفة الفرصة البديلة	قيمة الناتج الحدى / تكلفة الفرصة البديلة
كمية السماد الازوتى	٠.٢٣	٠.١٦	٠.٠٤	١٤.٤٩	٨.٢٦	١.٧٧
عمل بشرى	٠.٧٩	٠.٩٦	٠.٧٥	٣٠٠.٢٩	٦٠.٠٠	٥.٠٠

المصدر : نتائج تحليل بيانات العينة البحثية للسنة الزراعية ٢٠١٦/٢٠١٧.

٦ـ اهم المشكلات المتعلقة بعملية التعاقد لمحصول بنجر السكر بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية:

تم استبيان أراء مزارعى عينة الدراسة الميدانية اهم المشكلات المتعلقة بالتعاقد بمحصول بنجر السكر، والواردة نتائجه بالجدول رقم (١٠) ، وتشير البيانات الواردة بالجدول الى ان نحو ٨٠% من مبحوثى عينة الدراسة الميدانية اكدوا ان هناك تاخير فى شحن المحصول من اماكن التجميع مما يسبب تدهور فى حالته ، واكد نحو ٤٠% منهم ان كمية التقاوى الممنوحة من الشركة لعملية الترقيع غير كافية ، وايد ٦٦% منهم ان هناك تاخير فى صرف ثمن المحصول ، بينما اكد نحو ٦٦% منهم ارتفاع نسبة الاستقطاع الطبيعى.

جدول ١٠.التكرار النسبى لاراء مزارعى عينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية حول المشكلات المتعلقة بالتعاقد على محصول بنجر السكر.

المشكلة	التكرار النسبى
١ـ تاخر سيارات الشحن مما يسبب تدهور فى حالة المحصول.	٨٠
٢ـ عدم كفاية التقاوى لعملية الترقيع	٤٠
٣ـ تاخر الحصول على ثمن المحصول المورد.	٦٦
٤ـارتفاع نسب الاستقطاع الطبيعى للمحصول.	٦٦

المصدر : بيانات استمارة الإستبيان الخاصة بالدراسة للعام الزراعى ٢٠١٥/٢٠١٦.

التوصيات

١ـتنفيذ حزمة اعلامية موجهة للمزارعين بمزايا الزراعة التعاقدية والتى بينت الدراسة اهمها ، خاصة فى مجال ضمان التسويق وتقديم الدعم الفنى والارشادى والتمويلى.

٢ـتوعية الفئات التسويقية والمستهلكة للانتاج الزراعى باهمية الزراعة التعاقدية ، خاصة فى مجال استقرار الاسواق ، وتوفير احتياجاتهم من الانتاج الزراعى بالخصائص والصفات المرغوبة.

٣ـالتطبيق المرحلى للزراعة التعاقدية فى الانتاج النباتى ، والبدء فى مجال انتاج الخضر والحدائق .

٤ـتطبيق الاطار المؤسسى والتنظيمى المقترح بالدراسة كآلية تطبيقية لمفهوم الزراعة التعاقدية.

٥ـالاهتمام بتوفير والتوسع فى الخدمات التكاملية مع الزراعة التعاقدية ، خاصة فى مجال الخدمات التسويقية ، لما تبين بالدراسة من انخفاض حجم تلك الخدمات مقارنة بحجم الانتاج النباتى بالجمهورية.

٦ـ زيادة عدد سيارات الشحن والالتزام بمواعيد جنى المحصول وفقا لكل حوض .

٧ـزيادة كمية التقاوى المسلمة للمزارع نظرا لعدم كفايتها .

٨ـضرورة الوفاء بالالتزامات المالية (ثمن بيع المحصول) للمزارعين فى مواعيدها.

المراجع

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – نشرة الزمام والملكية الزراعية - ٢٠١٥

صبحى محمد اسماعيل (دكتور) ، أهمية الاتفاقات والعقود في استقرار الأسواق ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

محمد حمدى سالم (دكتور) ، شعبان على سالم (دكتور)، الزراعة التعاقدية كآلية للتنمية الزراعية ، محاضرة ضمن دورة تدريبية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، دليل" الزراعة التعاقدية :الشراكة من أجل النمو" – شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ، الأعمال التجارية الزراعية وصغار المزارعين ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، الخطوط التوجيهية لعمليات الزراعة التعاقدية المسئولة ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

مقالات عن الزراعة التعاقدية - شبكة المعلومات الدولية – الانترنت.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – قطاع الشئون الاقتصادية – نشرة الإحصاءات الزراعية – أعداد متفرقة.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة الانتاج السمكى والحشرى والتصنيع الزراعى- ٢٠١٦.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة احصاءات الاسعار الزراعية- ٢٠١٦.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى – مديرية الزراعة بالدقهلية – بيانات غير منشورة.

Economic Study to Apply the Contractual Agriculture in Egyptian Agricultural Production (Advantages - Determinants - Mechanism of Application)

Elnefili, EL-H. A. E. and M. A. A. Hussein

Agricultural Economic Research Institute

ABSTRACT

Contractual agriculture is important as a mechanism to manage the supply of markets to agricultural products, In this direction, Republican Decree No. 14 of 2015 was issued to establish the Center for Contracted Agriculture, Despite the promulgation of the law on agriculture, this method has not been widely applied in Egyptian agriculture, The problem of the study was to inquire about the advantages of the method of contract farming, and the determinants of its application, applied to Egyptian agriculture?, The study aimed to study the advantages and determinants of the application of contract farming in Egyptian agricultural production and propose an institutional and organizational framework for its application, The research reached the following:1. The advantages of applying contractual agriculture to both the farmer and the contracting party (trader, manufacturer, exporter, consumer) and the macroeconomic system are varied.A- For farmers, the most important of which was to ensure the marketing of production, stable farm price of agricultural products, low risk and uncertainties of the agricultural production process, stability of net yield and avoidance of loss, contribution to the provision of production requirements, increasing awareness and the use of modern technologies in agriculture, high marketing efficiency, And marketing of the resulting crop.B- This is the most important of which is the stability of the supply of agricultural produce in the market, which provides stability of the price of the produce and its products in the market, raising the efficiency of the production units, providing information on the market in light of the availability of institutional organization of the contractual process and benefiting from the high number of exhibitors in obtaining better contractual conditions. Of appropriate marketing opportunities internally and externallyc- To increase the agricultural value of agricultural products, increase awareness of innovations in agricultural production, provide technical guidance for farmers, increase the competitive advantage of Egyptian agricultural products externally, achieve food safety by improving the quality of agricultural products, increasing farm income .2- The weakness of the agricultural production system, the weakness of the production of agricultural production, the slow pace of litigation in Egypt, the weakness of awareness and awareness among the small agricultural producers with the concepts of quality, environment and food safety, The prevailing culture of fear of the contractual commitment of the small agricultural producers, the mediators benefit from the current situation of the marketing process of agricultural products, the lack of market information at the time of agriculture, the lack of a clear institutional system for contractual agriculture.3- The study reached a proposal for an institutional and regulatory framework for contractual agriculture, and it was based on seven basic pillars which were at the time of contracting, the contracting parties, the trading market for the forward delivery represented by the Agricultural Exchange, the contract, the contract registration center, the dispute resolution committees, the insurance system, 4- The study of the economic indicators of sugar beet production in the sample of the field study in Dakahlia governorate showed that the average productivity of the crop amounted to about 29.8 tons, with a total of the feddan production costs of about 9063 LE with an average cost per ton of about 304 pounds. The net return per feddan was about LE 2857, the return on variable costs was LE 7837, the return on cost ratio was about 132.5% and the profitability of the spent pound was 0.32.5- A study of the economic efficiency of sugar beet production in the sample of the field study in Dakahlia governorate showed that 95% of the changes in the quantity of production in tons were due to the change in the production factors of nitrogen fertilizer and human labor. The production elasticity reached 0.23 and 0.79 respectively. The value of the marginal product to the cost of opportunity takes more than the right value of each of the two components of production, which means that the use of these two components is done economically.6- The most important problems related to the contracting process for sugar beet were studied in the sample of the field study in Dakahlia governorate, and it was found that the most important problems were the delay in the shipment of the crop from the assembly sites, causing deterioration in its condition. There is a delay in paying for the crop, and a high rate of natural deductionRecommendations:1 - Implementation of a media package aimed at farmers with the benefits of contractual agriculture, which showed the most important study, especially in the field of guaranteeing marketing and providing technical support, and financial and financial support.2- To raise awareness among the marketing and consumption groups of agricultural production of the importance of contractual agriculture, especially in the field of market stability, and provide their needs of agricultural production with the desired characteristics and qualities.3 - the application of the stage of contractual agriculture in the production of plants, and start in the production of vegetables and gardens, because of the study of low marketing efficiency4. Apply the proposed institutional and organizational framework as an applied mechanism for the concept of contract farming5 - interest in the provision and expansion of services complemented with contractual agriculture, especially in the field of marketing services, as evidenced by the study of the decline in the volume of these services compared to the volume of plant production in the Republic.